

اعتذر الحريري وبقيت أزمة لبنان

سيناريوهات قاتمة تنتظر البلد المأزوم



الغضب يتفاقم في الشارع

إلى أن اللبنانيين يراهنون على دور الجيش "الإنقاذي" لصون الوحدة الوطنية.



ويرى الباحث شومان أنه لا بد من التوقف حول ما قاله الحريري في ختام إعلان اعتذاره "الله يعين البلد"، لأنه يدرك تماما أن لا شخصية بديلة عنه متفقد عليها من كل الأطراف السياسية لتولي منصب رئاسة الحكومة، ما قد يندثر بالأسوأ على مختلف الأصعدة.

وتسود مخاوف من أن تداعيات الاعتذار ستكون كارثية على اللبنانيين، وأنها ستطال الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، حيث بات لبنان يواجه معدلات فقر مرتفعة وهبوطا حادا في قيمة العملة الوطنية، بينما تحصل احتجاجات شعبية في الشارع في ظل نقص في المواد الأساسية بما في ذلك الأدوية والوقود.

وفي دليل على بدء تأثير الاعتذار تخطف سعر صرف الدولار للمرة الأولى في تاريخ لبنان عتبة الـ20 ألف ليرة، بعد أن كان يبلغ 19 ألف قبيل دقائق قليلة من إعلان الحريري. ولحقا، وصل سعر الدولار في السوق السوداء إلى نحو 22 ألف ليرة بالتزامن مع اضطرابات أمنية عدة شهدتها مناطق عدة في بيروت وطرابلس.

وفي محاولة للتأكيد على فرض الأمن وإبعاد شبح الفوضى قالت وزيرة الدفاع في حكومة تصريف الأعمال زينة عكر إن "الجيش سيقبض الضمانة للبنان وشعبه"، مشيرة

رؤساء حكومات سابقين من بينهم فؤاد السنيورة ونمام سلام ونجيب ميقاتي يرفضون تسمية أو دعم أي شخصية سنية أخرى لتولي رئاسة الحكومة. وهذا الأمر أشار إليه الحريري في أعقاب اعتذاره بأن تيار المستقبل لن يقدم مرشحا جديدا.

ويتوقع مراقبون في لبنان أن يلجا التيار الوطني الحر وحليفه حزب الله إلى تسمية رئيس وزراء جديد للحكومة، لكن هذا الأمر يستتبعه منير الربيع لأن "الحليفين السياسيين يريدان تجنبه حاليا"، في إشارة إلى أنهما لا يريدان التورط أكثر في تحمل مسؤولية الأوضاع السيئة في البلاد.

ويقول المحلل السياسي توفيق شومان إنه "وفقا للدستور فإن على رئيس الجمهورية أن يدعو إلى استشارات نيابية ملزمة من أجل تكليف شخصية بديلة عن الحريري"، لكنه يستبعد حصول تلك الخطوة في القريب.

وعلى الرغم من الاتهامات المتبادلة التي أعقبت اعتذار الحريري عن التشكيل بين الأطراف السياسية الفاعلة، لا يستبعد محللون سيناريوهات قاتمة تواجه لبنان في حال طالت فترة الفراغ السياسي، ولم يتمكن رئيس الجمهورية من الحصول على مرشح مقبول من الطبقة السياسية المتهمه من القوى الغربية بالتقاعس في إنهاء الأزمة.

ولا يوجد بديل واضح لتولي منصب رئاسة الوزراء، الذي ينبغي أن يشغله مسلم سني وفق النظام الطائفي في لبنان. ويشكك محللون في أن أي سياسي سني سيقبل بهذا الدور دون مباركة الحريري. وسيبقى حسان دياب رئيس الوزراء حكومة تصريف الأعمال إلى حين تشكيل حكومة جديدة.

ويشكل الانهيار الاقتصادي أسوأ أزمة يشهدها لبنان منذ الحرب الأهلية التي دارت رحاها من عام 1975 إلى 1990.

وقال مهند الحاج علي من مركز كارنيجي للشرق الأوسط إن الوضع الأمني يقترب من نقطة الانهيار، وأضاف "هذه دولة لها تاريخ من العنف وأرى هذه الأزمة خارجة عن السيطرة ولا يوجد من يكبح جماحها".

وتمارس الحكومات الغربية ضغوطا على الساسة اللبنانيين لتشكيل حكومة يمكنها الشروع في إصلاح الدولة التي ينخر الفساد مفاصلها، وتهدد بفرض عقوبات وتقول إنها لن تستأنف دعمها المالي قبل بدء الإصلاحات.

لكن ساسة ومحللين يقولون إن تشكيل حكومة قبل الانتخابات البرلمانية العام المقبل بات بالغ الصعوبة الآن فيما يبدو، إلا إذا حدث تحول جذري في المشهد السياسي. ويقول المحلل السياسي اللبناني منير الربيع إنه "لا يوجد توافق سياسي على اختيار بديل عن الحريري في الوقت الراهن، وهذا الأمر سيطول انتظاره، ما سينعكس سلباً على الوضعين السياسي والاقتصادي" في لبنان. ويوضح الربيع أن سبب عدم التوافق هو أن

لم يوقف اعتذار زعيم تيار المستقبل سعد الحريري عن تشكيل حكومة جديدة، حالة التدهور الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، لكنه وضع البلد أمام سيناريوهات قاتمة تهدد بدخوله في طريق مجهول جديد.

بيروت - انتهى زعيم تيار المستقبل سعد الحريري ارتباطه عمليا بملف التشكيل الحكومي المتعثر منذ تسعة أشهر بعد الاعتذار، لكن تلك الخطوة لم تنه أسوأ أزمة يعيشها لبنان منذ الحرب الأهلية في تسعينات القرن الماضي.

وتنذر خطوة الحريري، التي فتحت موجة ردود فعل داخلية وخارجية غاضبة، بالإبقاء على الملف الحكومي متعثرا من دون حل، في ظل حديث الأخير عن عدم مشاركة تياره في ترشيح رئيس جديد للحكومة. ويعيش لبنان على وقع أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية حادة منذ أكتوبر عام 2019، ويواجه البلد عقبات عديدة في طريق الحصول على منح ومساعدات خارجية من دون القيام بإصلاحات اقتصادية جذرية مطلوبة من المانحين الدوليين.

ولم تخلو الشوارع اللبنانية من احتجاجات وتدمر واسع جراء أزمة الكهرباء والوقود والأدوية والمواد الأساسية، على الرغم من حديث حكومة تصريف الأعمال التي يقودها حسان دياب عن السعي لإيجاد حلول سريعة.

وتواجه حكومة دياب أيضا انتقادات حادة من دول غربية جراء فشلها في حل مشكلات إنسانية عاجلة للمواطنين اللبنانيين، الذين يعيشون وضعاً اقتصادياً متدهوراً.

كما أن الأزمة المالية الحادة دفعت بأكثر من نصف السكان نحو دائرة الفقر، وسجلت قيمة العملة تراجعاً بأكثر من 90 في المئة خلال نحو عامين، بالإضافة إلى تنامي المخاوف من اضطرابات اجتماعية.

ولم يحصل الحريري الذي قدم نفسه كـ"منقذ" قبل نحو تسعة أشهر على توافق مع الرئيس ميشال عون وصهره زعيم التيار الوطني الحر جبران باسيل لتشكيل حكومة غير سياسية تمكن



الحريري لم يحصل على توافق مع عون وباسيل لتشكيل حكومة غير سياسية تمكن اللبنانيين من الخروج من أزمتهم المتفاقمة

مهمة الإصلاح السياسي ليست سهلة في الأردن

عزوف الشباب عن المشاركة السياسية وضعف الأحزاب أكبر من عمل لجنة الإصلاح

أن المسألة ليست من اختصاص هذه اللجنة بل تشمل الحكومة ذاتها. وفي 17 يونيو الماضي كتب الدبلوماسي والسياسي الأردني مروان المعشر في مركز كارنيجي أن "هناك أهدافاً إصلاحية أخرى تتعدى نطاق صلاحيات اللجنة الملكية، على رأسها الاقتصاد والتعليم والإدارة. ولا بد من تحديد ماهية النظام الاقتصادي الأردني والانتقال من النظام الريعي إلى النظام الإنتاجي".

وأشار المعشر إلى وجود "مؤشرات ودلائل اقتصادية كثيرة تدق ناقوس الخطر تستدعي النظر وبسرعة في وضع خطة تهدف إلى تحفيز الاقتصاد وتوفير بيئة استثمارية من خلال إزالة العوائق أمام القطاع الخاص والاستثمار الخارجي".

وخلال زيارة إلى مدينة العقبة على ساحل البحر الأحمر الشهر الماضي، انتقد ولي العهد الأردني الأمير الحسين بن عبدالله سوء الإدارة، وهو أحد الأمور التي شكها بخصوصها الأمير حمزة علانية في أوج الأزمة. وأقيل العديد من المسؤولين المحليين هذا الأسبوع.

ويسعى الأردن لتطبيق إصلاحات اقتصادية لكنه يواجه مقاومة من المؤسسة المحافظة. ويقول السياسي الأردني والنائب السابق في البرلمان خالد رمضان إن "التحديات الهامة من جوع وبطالة وانعدام الثقة بمؤسسات الدولة تعني أن تداعيات ما حصل حاضرة"، في إشارة إلى تداعيات مستمرة لقضية "الفتنة" والاحتجاجات على سوء الأوضاع الاقتصادية.

وشاركت الأحزاب السياسية الأردنية بصورة كبيرة في انتخابات أكتوبر الماضي من خلال 47 حزبا، لكنها لم تحقق سوى 12 مقعدا من أصل 130 في مجلس النواب كانت من نصيب 4 أحزاب، فيما حقق المستقلون نتائج أكبر.



وتعترض طريق عمل اللجنة الملكية انتقادات كثيرة في الشارع الأردني من بينها ما كتبه أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك محمد تركي بني سلامة الذي تحدث عن "توزيع كذب على لجنة تحديث المنظومة السياسية لتتقنهم بالإصلاح السياسي وأهدافه وأدواته"، وقال إن "هؤلاء سيرسمون خارطة الإصلاح المنشود للأردن بعد إتمامهم دورة التنقيف، بقي أن يتم تنقيفهم بالأردن؛ نشأته وحدوده ومجتمعهم ومشكلاته".

مشكلة اقتصادية قائمة

تضرر الاقتصاد الأردني على وجه الخصوص بشدة خلال عام 2020 بسبب إجراءات العزل العام للحد من تفشي وباء كورونا، كما بلغ معدل البطالة رقما قياسيا هو 24 في المئة، وسيكون أمام اللجنة الملكية مراعاة تلك الوضعية في إصلاحاتها المرتقبة، لكن مراقبين يرون

لها أهمية في العمل السياسي المنتهي بالتمثيل البرلماني خاصة أن "جيل ولي العهد الأردني الأمير الحسين بن عبدالله الثاني أولى بذلك"، حسب ما وضح ذلك.

وتوجد تساؤلات كثيرة حول مختلف مخرجات الحوار المنتظرة بشأن الإصلاح السياسي، ومدى التزامها بضمان مشاركة أوسع من الشباب، بالإضافة إلى الإصلاح الاقتصادي الضروري الذي يحتاجه الأردن للخروج من الأزمة.

وكان العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني قد حدد محاور عمل اللجنة الملكية وموعد تقديمها للتوصيات على أن يكون قبل انعقاد الدورة البرلمانية في أكتوبر المقبل.

وحسب ما جاء في الوكالة الرسمية، اعتبر الرفاعي أن "الثقافة الحزبية يجب إشاعتها بين الشباب"، وقال إن "العمل فهو عمل وطني".

وكانت هناك تصريحات سابقة للرفاعي تحدث فيها عن تشكيل لجان فرعية لمساعدة اللجنة الملكية لتقديم مخرجات تساهم في مواصلة عملية التطوير والتحديث لضمان حق الأردنيين والأردنيات في ممارسة حياة برلمانية وحزبية.

لكن تلك التصريحات تظهر مدى وجود عقبات أساسية أمام مهمة الإصلاح السياسي خاصة أن الانتخابات الأخيرة سجلت مشاركة شعبية ضعيفة بسبب الأزمة الاقتصادية والصحية، والتي أفرزت البرلمان الحالي.

وعلى الرغم من محاولات السلطات الأردنية لإحداث تهيئة في الداخل على خلفية تراكم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تصاعد الاحتقان الداخلي، إلا أن الانتقادات لم تغب عن اللجنة الملكية المشكلة برئاسة سمير الرفاعي، وهو رئيس وزراء أسبق شهدت حكومته موجة واسعة من الاحتجاجات الشعبية على ترددي الأوضاع الاقتصادية في العام 2011.

ويتنظر أن يقدم الرفاعي في أكتوبر المقبل نتائج مشاوراته مع القوى السياسية المختلفة في البلاد للخروج بتوصيات لإحداث الإصلاح السياسي المنشود في المؤسسة البرلمانية والقانونية في المملكة.

الشباب والإصلاح الغائب

يمثل غياب الشباب عن المشاركة السياسية العائق الأبرز في مهمة اللجنة الملكية، خاصة مع تسجيل تخوفات بين تلك الفئة من المشاركة بحد ذاتها، بالإضافة إلى "عدم الثقة في البرامج الحكومية، والقوانين المعقدة" التي تعيق المشاركة الشبابية.

وأعاد الرفاعي في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الأردنية "بترا" التأكيد على الحاجة إلى مشاركة الشباب الذين يمثلون 70 في المئة من الأردنيين بصورة أكبر في الحياة البرلمانية المقبلة، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنه "لا مفر من برلمان حزبي برامجي" في المرحلة المقبلة. وقال رئيس اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية إن مشاركة الشباب

أعدت تصريحات رئيس لجنة الإصلاح السياسي في الأردن بشأن ضرورة مشاركة الشباب في الحياة البرلمانية التساؤلات حول القضايا الأساسية الأخرى التي تحتاج إلى معالجة سريعة بشأن طبيعة النظام البرلماني المقبل، بالإضافة إلى تقادم أزمتها الاقتصادية المتدهورة.

عمان - ينتظر الأردنيون انتهاء لجنة ملكية مشكلة لإحداث تغيير حقيقي في المنظومة السياسية القائمة في بلدهم، لكن عقبات كثيرة تعترض طريقها، بداية من غياب تمثيل الشباب ومرورا بالأقتصاد المتأزم بالإضافة إلى وجود أحزاب ضعيفة خسرت مقاعدها في الانتخابات الأخيرة.

ولا تبدو مهمة الإصلاح السياسي سهلة في الأردن الذي يعاني من أزمة اقتصادية حادة جراء تداعيات الإغلاق لمواجهة انتشار وباء كورونا. كما أن



أي صوت للشباب في المستقبل